وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 25 يوليو 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع وسط توترات رفع أسعار الفائدة من الفيدرالي والمركزي الأوروبي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام أمس الاثنين حيث يترقب المتداولون المزيد من إشارات رفع أسعار الفائدة من البنوك المركزية الأميركية والأوروبية، مع شح الإمدادات وآمال في التحفيز الصيني لدعم خام برنت عند 80 دولارًا للبرميل.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 31 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 80.76 دولارا للبرميل. وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 76.74 دولارًا للبرميل، منخفضًا 33 سنتًا أو 0.4 ٪.

وارتفع الخامان القياسيان 1.5 ٪ و2.2 ٪ على التوالي الأسبوع الماضي، وهو رابع مكاسب أسبوعية على التوالي، حيث من المتوقع أن يتقلص العرض بعد تخفيضات أوبك +. كما تصاعد القتال الأسبوع الماضي في أوكرانيا بعد انسحاب روسيا من اتفاق الممر البحري الآمن الذي توسطت فيه الأمم المتحدة لتصدير الحبوب.

وقال محللون من البنك الأسترالي الوطني في مذكرة: «في حين أن رفع سعر الفائدة الفيدرالي مرة أخرى هذا الأسبوع قد يؤدي إلى بعض تقلب الأسعار على المدى القصير، فإننا نتوقع تشديد ظروف السوق بشأن تخفيضات أوبك للإمدادات وزيادة تكهنات السوق بمزيد من التحفيز في الصين لمواصلة دفع الأسعار للأعلى خلال الربع الثالث من عام 23».

وقال ليون لي المحلل لدى سي ام سي ماركيتس إنه يتوقع أن تصل أسعار نفط خام غرب تكساس الوسيط في النهاية إلى 80 دولارًا مرة أخرى في ظل «انتعاش في الطلب الموسمي».

وقام المستثمرون بتسعير ارتفاعات بمقدار ربع نقطة من الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي هذا الأسبوع، لذا سيكون التركيز على ما يقوله رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول ورئيس البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد بشأن رفع أسعار الفائدة في المستقبل.

أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى إضعاف الاستثمارات وعزز الدولار، مما جعل السلع المقومة بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى. ويتوقع المشاركون في السوق أيضًا أن تنفذ بكين إجراءات تحفيزية مستهدفة لدعم اقتصادها المتعثر، مما يعزز على الأرجح الطلب على النفط في المستهلك رقم 2 في العالم.

وكشف مخطط الدولة الصيني يوم الاثنين عن تدابير لتعزيز وتشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص في بعض قطاعات البنية التحتية، وقال إنه سيعزز الدعم المالي للمشاريع الخاصة. وفيما يتعلق بالإمدادات، قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي يوم الجمعة إن إجراءات أوبك + لدعم سوق النفط كافية في الوقت الحالي وإن المجموعة «ليست سوى مكالمة هاتفية» إذا كانت هناك حاجة إلى أي خطوات أخرى.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز يوم الجمعة، إن شركات الطاقة الأميركية أجرت الأسبوع الماضي أعمق تخفيضات لمنصات النفط منذ أوائل يونيو، مع انخفاض وحدات التشغيل بواقع سبعة إلى 530.

وقالت انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط يوم الاثنين حيث جنى المستثمرون بعض الأرباح بعد المكاسب القوية في الأسبوع السابق، في حين أن قوة الدولار، قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يراقب عن كثب، أثرت أيضًا.

وتضع احتمالية تشديد الإمدادات الأسعار قريبة من أعلى مستوياتها في ما يقرب من ثلاثة أشهر، حيث بدأت الأسواق تشعر بتخفيضات الإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا. كما عززت علامات استقرار الطلب على الخام الأميركي، أسعار النفط خلال الأسابيع الأربعة الماضية إلى جانب الرهانات على المزيد من إجراءات التحفيز في الصين، المستورد الرئيس للنفط.

لكن هذا الاتجاه قابله إلى حد ما توقع اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي لمدة يومين، بدءًا من يوم الثلاثاء.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس.

وكان كلا العقدين قائمين على مدى أربعة أسابيع متتالية من المكاسب، والتي أطلقها كبار المنتجين مما يشير إلى تضييق أسواق النفط في الفترة المتبقية من العام. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يرفع البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في ختام اجتماع يستمر يومين يوم الأربعاء.

لكن الأسواق ظلت متوترة بشأن ما إذا كان البنك المركزي سيعلن نهاية دورة رفع أسعار الفائدة التي استمرت قرابة 16 شهرًا. وتظهر أسعار العقود الآجلة لصندوق الاحتياطي الفيدرالي أن التجار يتوقعون أن يكون ارتفاع هذا الأسبوع هو آخر ارتفاع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، حيث من المقرر أن تظل أسعار الفائدة الأميركية عند 5.5 ٪ لبقية العام.

ومن المرجح أن تؤدي أي مؤشرات لمزيد من الزيادات إلى الضغط على أسواق النفط، بالنظر إلى أن الأسواق تخشى تدهور الأوضاع الاقتصادية هذا العام وسط ارتفاع أسعار الفائدة. واستقر الدولار وسط توقعات برفع أسعار النفط هذا الأسبوع، مما ضغط أيضًا على أسعار النفط والسلع الأخرى المسعرة بالدولار.

وبعيدًا عن الاحتياطي الفيدرالي، ينصب التركيز هذا الأسبوع أيضًا على البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان. ومن المتوقع أيضًا على نطاق واسع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس يوم الخميس، على الرغم من أن البنك الأوروبي أشار مؤخرًا إلى اقتراب نهاية دورة رفع أسعار الفائدة.

وتشدد السياسات النقدية ضغوطًا على النشاط الاقتصادي، مما يضر بدوره بالطلب على النفط. وضغطت هذه الفكرة على أسعار النفط خلال العام الماضي. كما تنتظر أسواق النفط أي إجراءات أخرى من الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، لدعم النمو الاقتصادي.

وأظهرت البيانات الأخيرة أن الانتعاش الاقتصادي الصيني نفد قوته في الربع الثاني - وهو اتجاه من المتوقع أن يجذب المزيد من الإنفاق المالي من بكين. كما تعهدت الحكومة بدعم الإنفاق الاستهلاكي، مما قد يساعد

في تغذية الطلب على التعافي من أدنى مستوياته في حقبة الوباء.

ويتوقع بنك جولدمان ساكس أن يؤدي الطلب على النفط «المرتفع طوال الوقت» إلى حدوث عجز كبير، مما يعزز الأسعار، وقال نتوقع أن يؤدي الطلب القياسي في أسواق النفط إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في المدى القريب.

وقال دان سترويفن، رئيس أبحاث النفط في جولدمان، لموقع «سكواك بوكس آسيا» على قناة سي إن بي سي يوم الاثنين «نتوقع عجزًا كبيرًا إلى حد ما في النصف الثاني مع عجز يقارب مليوني برميل يوميًا في الربع الثالث مع وصول الطلب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق».

وأضاف أن البنك يتوقع ارتفاع خام برنت من 80 دولارا للبرميل الآن إلى 86 دولارا للبرميل بنهاية العام. وبينما أقر سترويفين بأن إنتاج النفط الخام الأميركي ارتفع بشكل كبير خلال العام الماضي إلى 12.7 مليون برميل يوميًا، قال إن وتيرة النمو ستتباطأ طوال بقية عام 2023.

وقال «نتوقع أن يتباطأ نمو المعروض من الخام الأميركي بشكل كبير إلى وتيرة متتالية تبلغ 200 برميل فقط يوميًا من هنا»، مشيرًا إلى انخفاض عدد الحفارات. ويستخدم هذا المقياس، الذي يقيس عدد منصات النفط النشطة، كمؤشر لنشاط الحفر والإنتاج المستقبلي.

وسجل عدد منصات النفط الأميركية مؤخرًا أدنى مستوى له في 16 شهرًا، بانخفاض 15 ٪ عن ذروته في أواخر عام 2022، وفقًا لتقرير حديث لبنك جولدمان، نقلاً عن بيانات من بيكر هيوز وهافر.

وفي الأسبوع الماضي، أفادت شركة بيكر هيوز أن منصات النفط الأميركية تراجعت بمقدار 7 إلى 530، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022. وأشار سترويفين إلى أن عدم وجود اتفاق بعد اجتماع وزراء الطاقة في مجموعة العشرين يشير إلى حالة عدم يقين «كبيرة للغاية» بشأن الطلب على النفط على المدى الطويل.

واجتمع وزراء الطاقة لمجموعة العشرين في الهند خلال عطلة نهاية الأسبوع، لكنهم غادروا دون التوصل

إلى توافق في الآراء بشأن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، مما يعقد الانتقال نحو الطاقة النظيفة. وقال ستارويفين: «النقطة الأساسية هنا بالنسبة للمستثمرين هي أنه مع ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن الطلب على النفط، فقد يحتاج المستثمرون إلى علاوة للتعويض عن المخاطر المتزايدة من حالة عدم اليقين المتزايدة في الطلب».

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية في يونيو أن الطلب العالمي على النفط في طريقه للارتفاع بمقدار 2.4 مليون برميل يوميًا في عام 2023، متجاوزًا زيادة العام السابق البالغة 2.3 مليون برميل يوميًا. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، توقع الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي جوزيف ماكمونيجل أن تقوم كل من الهند والصين بتحقيق 2 مليون برميل يوميًا من زيادة الطلب في النصف الثاني من عام 2023.

وهذا الأسبوع، ستجتمع كبرى شركات النفط والغاز الإندونيسية والإقليمية في جاكرتا لمناقشة تعظيم دور النفط والغاز في النمو الاقتصادي وسط تحول الطاقة. يأتي هذا الاجتماع بعد أن دعا لاعبو أوبك إلى مسارات انتقالية أوضح وأهداف واقعية لآسيا، حيث تسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين الأمن والقدرة على تحمل التكاليف وسط التنمية الاقتصادية غير المتكافئة في جميع أنحاء المنطقة.

وسيراقب سوق معادن البطاريات عن كثب الأنشطة التجارية حول أول عقد آجل لكربونات الليثيوم في الصين، والذي تم إدراجه الأسبوع الماضي في بورصة قوانغتشو الآجلة. إنه أول عقد في العالم يسمح بالتسليم الفيزيائي العالمي لمادة الليثيوم الكيميائية. ومن الآن فصاعدًا، من المحتمل أن ينظر السوق إليه لمعرفة اتجاه السعر.

وفي سوق الفحم الحراري الآسيوي، من المرجح أن تزداد الاستفسارات عن الفحم الأسترالي والإندونيسي من الصين بعد زيادة الأسعار المحلية في الصين بعد خفض الإنتاج وعمليات التفتيش على السلامة في العديد من المناجم. ومن المتوقع أن يكون المشترون الهنود أكثر نشاطًا في السوق الفورية لحجز الشحنات المنقولة بحراً، والتي قد تصل إليهم بعد موسم الرياح الموسمية.

وستُسعر أسواق زيت النخيل تعطيلات محتملة لشحنات زيت عباد الشمس من أوكرانيا بعد أن ابتعدت

روسيا عن تجديد صفقة ممر الحبوب في البحر الأسود وهاجمت مرافق الموانئ الأوكرانية الأسبوع الماضي. وارتفعت أسعار زيت النخيل في أواخر الأسبوع الماضي بعد زيادة الصادرات من إندونيسيا وماليزيا، مما يشير إلى قوة الطلب وارتفاع أسعار زيوت فول الصويا وعباد الشمس في أسواق الزيوت النباتية العالمية.

تنويع الوقود في «قطاع الطاقة» يهدد الغاز الآسيوي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

عندما ظهرت علامات في أوائل عام 2022 على أن إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا يمكن أن تختفي وتجبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال في آسيا على النضال من أجل كل جزيء، اتخذت الحكومات الآسيوية ومرافق الطاقة خطوة إستراتيجية لتكثيف كل مصدر بديل آخر للوقود.

وشمل ذلك الطاقة النووية، ومصادر الطاقة المتجددة، والفحم وزيت الأفران، وإعطاء الأولوية للإنتاج المحلي للفحم والغاز الطبيعي. وتم تعزيز إمدادات الوقود من خلال إحياء محطات الطاقة المتوقفة، وتأخير إيقاف تشغيل المرافق القديمة وفي بعض الحالات إلغاء الطلب من القطاعات غير الحرجة.

وبعد أكثر من عام، كانت النتيجة الجماعية لهذه التدابير هي تقليل اعتماد المرافق الآسيوية على الغاز الطبيعي المسال، لا سيما في قطاع الطاقة، والحفاظ على استقرار أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية. والأهم من ذلك، أن هذه التحركات تساعد المرافق الإقليمية في الحفاظ على شبكات مستقرة في خضم موجات الحر المتفرقة التي اجتاحت أجزاء مختلفة من آسيا في الأشهر الأخيرة.

كما عززت مصادر الوقود الأرخص والأكثر قابلية للتطبيق مزاعم الأسواق الناشئة بأن الغاز الطبيعي المسال لا يزال مصدر طاقة باهظ الثمن في مناطق مثل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا على الرغم من الأسعار المنخفضة التي شوهدت في عام 2023، وأن استبدال الفحم بالغاز على المدى الطويل ليس مجرد تحدٍ في التسعير ولكنه مشكلة أوسع لأمن الطاقة.

وحتى الآن، لا يزال تجار ومستوردو الغاز الطبيعي المسال يتوقعون أن يكون ذروة الطلب في فصل الشتاء هي النقطة المثالية والحيوية للطلب على الغاز الطبيعي المسال وأسعاره، عندما تكون مصادر الوقود المتبقية غير كافية لتلبية الارتفاع في الطلب. ويجب أيضًا تحليل الافتقار إلى امتصاص حاد للغاز الطبيعي

المسال في آسيا على الرغم من انخفاض الأسعار في السياق المحلي.

وفي شمال آسيا، وخاصة اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، لا يمكن تحمل تكلفة الغاز الطبيعي المسال، والمشترين مثل اليابان كانوا على استعداد لدفع أسعار باهظة للوقود أثناء حالات الطوارئ الوطنية مثل أزمة فوكوشيما للإبقاء على الأضواء.

ومع ذلك، شرعت اليابان وكوريا الجنوبية في زيادة كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية. وتضاعفت حصة اليابان من توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة إلى حوالي 12 ٪ من 6 ٪ فقط في عام 2017، وفقًا لبيانات من ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس، ولا يزال من المتوقع أن ينمو.

وتكافح ماليزيا وإندونيسيا وبروناي مع تراجع إنتاج الغاز، لكنها تعمل أيضًا على التوفيق بين صادرات الغاز الطبيعي المسال والطلب المحلي المتزايد. وبالنسبة لقطاع الطاقة في شبه جزيرة ماليزيا، في الفترة من مارس إلى مايو، أدى التحول من الغاز إلى الفحم بحوالي 1 جيجاوات سنويًا إلى تقريب توليد الطاقة بالفحم من السعة ، حسبما قال أندريه لامبين، كبير المحللين من ستاندرد آند بورز جلوبال، في تحليل حديث.

وبالنسبة إلى مستوردي الغاز الطبيعي المسال الجدد مثل فيتنام والفلبين، تعتبر الأسعار عاملاً حاسمًا. وفي فيتنام، هناك حاجة إلى الفحم الحراري الأرخص في عام 2023 للتعويض عن انخفاض توليد الطاقة الكهرومائية نتيجة انخفاض مستويات المياه، والتي انخفضت بنسبة 30 ٪ إلى 40 ٪ على أساس سنوي في سدود الطاقة الكهرومائية في شمال فيتنام، حسبما قال ممثل لشركة بي في للغاز.

وتعتبر الهند والصين اقتصادين يتمتعان بنطاق أكبر بكثير للتبديل بين الغاز والفحم، على الرغم من أن الكثير من قدرة توليد الطاقة التي تعمل بالغاز في الهند لا تزال غير مستغلة بسبب ارتفاع الأسعار. كما استجاب البلدان للأزمة الروسية الأوكرانية بزيادة هائلة في إنتاج الفحم المحلي لإدارة أمن الوقود، مع استكمال واردات الفحم.

ووفقًا لستاندرد آند بورز جلوبال، «في آسيا، أصبحت الهند والصين، أكبر مستوردي الفحم، أكثر استعدادًا لموجة الحر هذا العام لمنع تكرار أزمة الطاقة في عام 2022». وقالت في إصدارها لشهر يوليو من توقعات سوق الفحم الحراري الدولي: «علاوة على إمدادات الفحم المحلية القوية في الهند والصين، قام كلا البلدين بتخزين الفحم الحراري المستورد في وقت مبكر حيث كان الإنتاج من إندونيسيا سليمًا، وأعادت الصين فتح الباب أمام واردات الفحم الحراري الأسترالي».

وضاعفت الصين وارداتها من الفحم الحراري، بينما زادت الواردات إلى الهند بنحو 5 ٪ في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023»، وفقًا لنفس المصدر. وقال محلل مقيم في الصين من إحدى مرافق الطاقة: «مع الأداء الاقتصادي الباهت في الصين هذا العام، من الأنسب استخدام الفحم لتوليد الطاقة من أجل الحفاظ على انخفاض التكاليف».

وقال تاجر إن المشترين الصينيين سيبدون اهتمامًا بشراء الغاز الطبيعي المسال بحوالي 10 دولارات / مليون وحدة حرارية بريطانية، وسعر الغاز الطبيعي المسال الحالي هو ضعف سعر الفحم الحراري في الصين، مما يجعل الفحم خيارًا ميسور التكلفة بدرجة أكبر. وتشير الإعلانات الحكومية الأخيرة أيضًا إلى أن الصين تخطط للاعتماد على فائض الفحم لتلبية ذروة الطلب على الطاقة هذا الصيف، بينما ستتعافى الطاقة الكهرومائية.

وستكون بعض التدابير لدعم إمدادات الوقود في أزمة الطاقة المستمرة مؤقتة وقد تتلاشى بمجرد عودة إمدادات الغاز الطبيعي المسال في أوروبا إلى طبيعتها، لكن البعض الآخر، مثل زيادة الطاقة النووية في اليابان وكوريا الجنوبية، والدفع الأوسع للطاقة المتجددة سيستمر.

وهذا له آثار عديدة على امتصاص الغاز الطبيعي المسال في آسيا، وفقًا للمشاركين في السوق. ويجب أن يكون الطلب على الغاز الطبيعي المسال في قطاع الطاقة مدفوعًا باللوائح لتحل محل الفحم، مثل تمويل شراكة انتقال الطاقة العادلة لإندونيسيا وفيتنام، وحيث يمكن للطاقة القائمة على الغاز أن تدعم ذروة الطلب وكحمولة أساسية للطاقة المتجددة.

والمتغير الرئيس الآخر للطلب على الغاز الطبيعي المسال هو الطلب غير المتعلق بالطاقة وغير التدفئة حيث لا يتعين عليه التنافس مع الفحم، مثل الأسمدة وتوزيع الغاز في المدن والنقل.

وسجلت الأسعار الفورية لمؤشر بلاتس للغاز في اليابان وكوريا ارتفاعًا تاريخيًا بلغ 84.762 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في 7 مارس 2022، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بي جلوبال، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وقيمت بلاتس معيار الغاز الاسيوي، «جيه كيه ام» لشهر أغسطس بسعر 11.776 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في 30 يونيو.

ويركز السوق بشكل خاص على مستويات تخزين الغاز الأوروبية المرتفعة، ومن المحتمل أن ندخل فترة الشتاء القادمة بمستويات تخزين قريبة من السعة الكاملة. ومع ذلك، لم يكن التخزين بحجم يلبي الطلب في فصل الشتاء من تلقاء نفسه بدون إمدادات الغاز الروسي ولم يتم اختبار النظام بشكل صحيح على الإطلاق.

وهناك عاملان رئيسان أبقيا السوق متوازنة في الغالب في الماضي القريب، هما خفض الطلب الأوروبي على الغاز وضعف العرض لواردات الغاز الطبيعي المسال اليابانية بسبب الأداء القوي للطاقة النووية. لكن انخفاض الطلب يظل أمرًا أساسيًا لتحقيق التوازن في أسواق الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم.

وقد يعود الطلب عند مستويات الأسعار الفورية الحالية للغاز، وبالتالي هناك حاجة لارتفاع أسعار الغاز لإبقاء الطلب منخفضًا وهذا يشمل كلاً من الطلب الأوروبي على الغاز، والذي أظهر بعض علامات الانتعاش مؤخرًا، والطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال.

وفيما يتعلق بالتوقعات طويلة الأجل، فإن نمو الغاز الطبيعي المسال من المقرر أن يظل قوياً حتى عام 2050. ومع ذلك، فإن النمو حتى عام 2040 يبدو قائمًا على أسس جيدة جدًا، كما أن النمو بعد عام 2040 يصبح تخمينيًا للغاية ويعتمد على أسواق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا.

والمقلق بشأن الطلب العالمي على الغاز هو أنه لن ينجح نسبيًا في اختراق سوق توليد الطاقة، وستشهد

العديـد مـن الأسـواق في جميع أنحاء آسـيا نموًا قويًا للغايـة في الطاقة المتجددة حيث يلعـب الفحم دورًا رئيسـا في الدعم، مما يترك مجالًا ضئيلًا للغاز. ومع ذلك، لا يزال يلعب دورًا مهمًا في القطاع الصناعي.

أسعار النفط تقترب من 83 دولارا للبرميل .. الأسواق تحسب احتمالات ارتفاع الفائدة

الاقتصادية

عززت أسعار النفط مكاسبها قرب 83 دولارا للبرميل، أمس، قبيل اجتماعات البنوك المركزية المقرر عقدها في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث يحسب المتداولون فرص ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون، إن رفع «الفيدرالي» سعر الفائدة مرة أخرى هذا الأسبوع قد يؤدي إلى بعض تقلب الأسعار على المدى القصير، متوقعين تشديد ظروف السوق بشأن تخفيضات «أوبك» للإمدادات وزيادة تكهنات السوق بمزيد من التحفيز في الصين لمواصلة دفع الأسعار إلى الأعلى خلال الربع الثالث من العام الجاري.

ورجح المحللون، أن تتحول أسعار النفط في الاتجاه الصعودي، نظرا للتضييق على الأساسيات، لافتين إلى أن المخاوف من زيادة أسعار الفائدة واحتمال حدوث ركود نتيجة لهذه الارتفاعات أديا إلى حذر تجار النفط لقراءة مستقبل الطلب بعد إعلان اتجاهات السياسة النقدية الأمريكية.

ونوه المحللون، إلى أن التوقعات تشير إلى رفع آخر سيتم الإعلان عنه في الاجتماع المقبل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي سيعقد، اليوم وغدا، حيث من المرجح أن يكون هناك مزيد من الزيادات في وقت لاحق من العام.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن التفاؤل لا يزال قويا في السوق النفطية، حيث يتوقع عديد من المتداولين قيام الحكومة الصينية بإدخال إجراءات تحفيزية لتسريع معدل النمو في البلاد، معتبرا أن هذا من شأنه أن يعزز الطلب القوي بالفعل على النفط في الصين لمواجهة تأثير مخاوف الركود.

ولفت إلى أن الإيجابية في أسعار النفط تعود بقوة، حيث يتوقع بنك جولدمان ساكس، أن ترتفع أسعار النفط إلى 86 دولارا للبرميل في نهاية العام الجاري من 80 دولارا حاليا، حيث سيؤدي الارتفاع القياسي في الطلب على النفط وانخفاض العرض إلى عجز كبير في السوق.

من جانبه، يقول ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن قيود العرض من جانب تحالف «أوبك+» تسير بنجاح وانضباط كبيرين بهدف تحفيز الأسعار وإنعاش الاستثمار، مشيرا

إلى تأكيد بنوك استثمارية دولية أنه من المتوقع حدوث عجز إلى حد ما في النصف الثاني من العام بما يقارب مليوني برميل يوميا في الربع الثالث، مع وصول الطلب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق.

وذكر أن تقديرات نمو الطلب تسير على مستوى قياسي مرتفع هذا الصيف، حيث إن العرض يتقلص، موضحا أن تخفيضات الإنتاج والصادرات من «أوبك+» وتباطؤ نمو إنتاج النفط الأمريكي أيضا تلعب دورا في حدوث عجز كبير في الربع الثالث من هذا العام الجاري.

من ناحيته، يقول ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن أسعار النفط تتلقى تعزيزا من توقعات أن يتباطأ نمو المعروض من الخام الأمريكي بشكل كبير نتيجة انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة إلى 669 الأسبوع الماضي، وفقا لبيانات بيكر هيوز.

وذكر أنه في الأسبوع الماضي أيضا أشار كل من عملاق خدمات حقول النفط هاليبورتن وبيكر هيوز، إلى انخفاض الطلب على الحفر في سوق أمريكا الشمالية.

بدورها، تقول تيتي أولاور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، إن أسعار النفط تحصد المكاسب مع تقلبات مؤقتة من وقت إلى آخر، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن هناك بالفعل دليلا على انخفاض المعروض من «أوبك+».

ونوهت إلى إظهار صادرات النفط الخام الروسية علامات تراجع للأسبوع الثاني على التوالي، ويقدر بأنها انخفضت إلى أدنى مستوى لها في ستة أشهر في الأسابيع الأربعة في الأسبوع الماضي، لافتا إلى استعداد روسيا لخفض 500 ألف برميل يوميا من صادراتها النفطية في آب (أغسطس)، حيث تشير خطط الشحن حتى الآن، إلى أن روسيا يمكن أن تفي بجزء على الأقل من تعهدها بخفض صادرات النفط الشهر المقبل.

من ناحية أخرى، ارتفعت أسعار النفط بنحو 2 في المائة، أمس، لتقترب من أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر نتيجة شح الإمدادات، وزيادة الطلب على الوقود في الولايات المتحدة، وكذلك الآمال المعقودة على إجراءات التحفيز الصينية. وبحسب «رويترز»، صعدت العقود الآجلة لخام برنت 1.67 دولار أو 2.1 في المائة لتبلغ عند التسوية 82.74 دولار للبرميل أمس، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.67 دولار أو 2.1 في المائة ليصل إلى 78.74 دولار بعد التسوية.

وهذا أعلى إغلاق يسجله خام برنت منذ 19 أبريل، وخام غرب تكساس الوسيط منذ 24 أبريل.

ويأخذ المستثمرون في الحسبان رفع الفائدة ربع نقطة مئوية في البنك المركزي الأمريكي والمركزي الأوروبي هذا الأسبوع.

كما تترقب أطراف السوق أيضا أن تطبق الصين إجراءات تحفيز لدعم اقتصادها المتعثر، الأمر الذي سينعش

على الأرجح الطلب على النفط في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وفيما يتعلق بالإمدادات قال سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي، الجمعة: إن تحركات «أوبك+» لدعم سوق النفط كافية في الوقت الراهن، مضيفا أن المجموعة متأهبة لاتخاذ مزيد من الخطوات عند الضرورة.

وارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 81.99 دولار للبرميل، الجمعة، مقابل 81.28 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 82.06 دولار للبرميل.

الجزائر تستعد لاستقبال عروض أول مشروع لمحطات الطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميجا واط

الاقتصادية

عقدت في الجزائر، أمس، مراسم فتح الأظرف المتعلقة بإنجاز أول مشروع لمحطات الطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميجا واط. حضر خلال مراسيم التدشين التي تمت بإشراف محمد عرقاب وزير الطاقة الجزائري، عدد من المسؤولين الجزائريين في مجال الطاقة، إلى جانب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، وكذلك الشركات المهتمة بالمناقصة.

ووفقا لـ«الألمانية»، قال عرقاب خلال الكلمة التي ألقاها، إن «هذا المشروع يعد أول مرحلة لتجسيد البرنامج الطموح لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، الذي يتمثل في إنجاز 15 جيجا واط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في آفاق 2035، ونحن بصدد استقبال العروض، وفتح الأظرف المتعلقة بإنجاز محطات الطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميجا واط، التي أطلقها مجمع سونلجاز الذي يهدف إلى إنجاز 15 محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، تراوح قدرتها بين 80 و220 ميجا واط، موزعة عبر 12 ولاية جزائرية».

وأضاف عرقاب «أن الجزائر تسعى للتكيف مع السياق الدولي والاستجابة في الوقت نفسه للطلب الوطني المتزايد على الطاقة، ويرتكز على سياسة تطوعية تهدف لحماية البيئة والتنمية المستدامة من خلال الاعتماد على تكنولوجيات طاقة نظيفة ومستدامة، وذلك باتخاذ إجراءات ملموسة عدة للمساهمة في الجهد العالمي للحفاظ على البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري، كجزء من التزامها باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس».

وأضاف الوزير «أن خطة عمل الحكومة، منحت الأولوية لحلول الطاقة المستدامة ذات البصمة الكربونية المنخفضة، ما يعزز جميع الإمكانات، ولا سيما في مجال الطاقة والمناجم، لإيجاد فرص اقتصادية وثروات جديدة، وكذلك توفير فرص عمل إضافية، وفي هذا السياق ونظرا لقدرات الجزائر الهائلة من الطاقة الشمسية، فقد تم تسطير برنامج لإنجاز 15 جيجا واط من الطاقات المتجددة الذي سينجز من طرف شركة سونلجاز المملوكة للدولة في الجزائر، عبر أكثر من 40 ولاية من التراب الوطني».

واختتم محمد عرقاب، كلمته بالإشارة إلى أن «مشروع إنجاز 2000 ميجا واط فرصة للشركات الوطنية الخاصة والعمومية منها، لمواكبة عجلة تنمية قطاع الطاقات المتجددة، سواء في مجال الإنجاز، ومجال

تصنيع المعدات أو في مجال الخدمات. كما سيسمح أيضا بتجسيد شراكات بين مؤسسات وطنية وأجنبية ستؤدي بالتأكيد إلى بناء وتعزيز قدرات الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا في هذا المجال ذات قيمة مضافة عالية».

واستقبل عرقاب، الإثنين بالجزائر العاصمة، فرانشيسكولا كاميرا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، حيث بحث الطرفان سبل تعزيز التعاون بين الجزائر والوكالة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة، حسبما أفاد به بيان لوزارة الطاقة الجزائرية.

وتأسست «إيرينا» في عام 2009 وهي منظمة حكومية دولية تدعم البلدان في انتقالها إلى مستقبل من الطاقة المستدامة، وتمثل الوكالة المنصة الأساسية للتعاون الدولي، كما تعد مركزا للامتياز وللسياسات والتكنولوجيا والموارد المالية والمعارف في مجال الطاقات المتجددة.

ارتفاع أسعار الغاز المنزلي في 10 أقاليم ومدن صينية

الاقتصادية

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي للاستخدام المنزلي في عشرة أقاليم ومدن صينية منذ أواخر الشهر الماضي بعد قرار السلطات تخفيف القيود على أسعار الغاز المنزلي.

ووفقا لـ«الألمانية» ذكرت وكالة «بلومبيرج»، أن إقليمي هيبي وخوبي، إلى جانب مدينة شيان، من بين مناطق عدة وافقت على زيادة أسعار الغاز بمقدار 0.4 يوان (0.06 دولار) لكل متر مكعب، بحسب خطط التعديل المحلية للأسعار اطلعت عليها وكالة «بلومبيرج».

ووفقا للخطط يمكن تعديل أسعار بيع الغاز الطبيعي للمنازل كل ستة أشهر، في حين ظلت الأسعار دون تغيير في مواقع عدة طوال الأعوام الماضية.

وقالت مصادر مطلعة، إن الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية أصدرت توجيها للحكومات المحلية وشركات توريد الغاز الطبيعي في منتصف حزيران (يونيو) الماضي يتيح لها تعديل الأسعار المحلية في ضوء تذبذب أسعار الشراء.

يأتي هذا التحرك بعد أن تحملت شركات المرافق المحلية عبء ارتفاع أسعار استيراد الغاز في السوق العالمية خلال العام الماضي بعد الحرب الروسية الأوكرانية في أواخر شباط (فبراير) من العام الماضي. كما يشير هذا التحرك إلى استمرار مضي الصين قدما نحو التطبيق التدريجي لقواعد السوق في قطاع الطاقة المحلي الذي يخضع لضوابط شديدة. يأتي ذلك في حين ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في التعاملات الآسيوية من دولارين لكل مليون وحدة حرارية عام 2020 إلى 70 دولارا لكل مليون وحدة حرارية في أغسطس الماضي.

ومنذ ذلك الوقت تراجعت الأسعار حتى وصلت، الجمعة الماضي، إلى 10.89 دولار لكل مليون وحدة حرارية.

في الوقت نفسه، أدرجت الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح قواعد لحماية المستهلك في قواعد أسعار الغاز الجديدة، وتقضي بألا يزيد سعر الغاز المنزلي على 0.5 يوان لكل متر مكعب كل ستة أشهر، ما يعادل دولارين لكل مليون وحدة حرارية، في حين لا يوجد حد أقصى لخفض السعر إذا تراجعت الأسعار العالمية بنسب أكبر، كما لا توجد حدود قصوى لتعديل الأسعار للاستخدام التجاري والصناعي.

إلـى ذلـك، ارتفـع إنتاج الغاز الطبيعي غير التقليدي في مقاطعة شانشـي- شـمالي الصين، بنسـبة 5.7 في المائة على أساس سنوي إلى 6.82 مليار متر مكعب في النصف الأول من 2023، محققا رقما قياسيا جديدا مقارنة بالفترة نفسها سابقا.

بريطانيا تعتمد تخطيط إنشاء أكبر موقع لبطاريات تخزين الطاقة في العالم

الاقتصادية

تجري شركة كارلتون باور ليمتد «محادثات متقدمة» مع شركات أخرى لتمويل وبناء وتشغيل مشروع إقامة أكبر موقع لبطاريات تخزين الطاقة على مستوى العالم، في بريطانيا باستثمارات بلغت 750 مليون جنيه استرليني (962 مليون دولار).

ووفقا لـ«الألمانية»، ذكرت كارلتون باور لإنتاج الكهرباء في بيان، أنها حصلت على موافقة السلطات المحلية على تخطيط للمشروع الذي يستهدف تخزين ما يصل إلى جيجا واط من الكهرباء، ومن المتوقع دخوله مرحلة التشغيل في نهاية 2025.

وذكرت وكالة «بلومبيرج»، أنه من المتوقع بدء أعمال البناء في المشروع الذي يقام في منطقة ترافورد للطاقة منخفضة الكربون بالقرب من مدينة مانشستر أوائل العام المقبل.

ويعد تخزين الكهرباء إحدى العقبات الرئيسة أمام الوصول إلى التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء، بسبب صعوبة التوفيق بين وقت ذروة إنتاج الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية وذروة الاستهلاك.

وقال كريس ماكيرو رئيس قطاع تطوير أنظمة بطاريات تخزين الطاقة في أوروبا في شركة كارلتون باور، إن مشروع موقع التخزين الجديد سيلعب دورا رئيسا في زيادة مرونة نظام إمدادات الطاقة في شمال غرب بريطانيا.

ودفعت مشكلات ومخاوف بشأن استدامة الطاقة، كثيرين للتفكير بشأن مستقبل إمداداتها وضمان استدامتها ودفعتهم إلى البحث عن حلول للأزمة ربما يكمن أحد سبلها في تخزين الطاقة.

يمكن للبطاريات المساعدة في تحسين أداء شبكات الكهرباء، وتوفير مزيد من الطاقة حين يفوق الطلب المعروض وتخزين الطاقة الزائدة.

وتقوم الشركات العاملة في هذا القطاع ببيع الطاقة لشبكات الكهرباء حين ترتفع الأسعار وشحن البطاريات حين تنخفض.

حتى بعد أن زادت التقلبات في سوق الطاقة في أوروبا، استفادت الشركات بقوة من هذا الوضع.

ووفقا لمجموعة «مودو إنرجي» البحثية التي تتتبع أداء بطاريات التخزين، فإن بطاريات تخزين الطاقة باتت تجني تقريبا ثلاثة أمثال المال الذي كانت تحققه في مؤشر على نشاط فائق للسوق.

الدور الأكثر أهمية لبطاريات التخزين ربما لا يقتصر على تخزين الكهرباء المولدة من المصادر التقليدية، بل يمتد إلى المصادر المتجددة حيث تلعب البطاريات دورا مهما بقدرتها على تخزين الإمدادات غير المنتظمة من الرياح والطاقة الشمسية والمساهمة في تخفيف أي اختلال بين العرض والطلب.

وثار سؤال كبير في أوروبا بشأن مدى استدامة مصادر الطاقة المتجددة، فببساطة الشمس لا تشرق دائما والرياح لا تهب على الدوام.

ففي 2021، انخفضت قوة الرياح عن مستواها الاعتيادي في أنحاء القارة العجوز ما أدى إلى أن تولد توربينات الرياح كهرباء أقل ما أثار أزمة فعلية ودفع أسعار الكهرباء للصعود وأجبر شركات المرافق على شراء مزيد من الفحم والغاز الطبيعي الأكثر تكلفة. بالطبع يمثل ذلك تحديا للتكتل الذي يسعى لتعزيز الطاقة المتجددة وتحقيق أهدافه المناخية، إذ أدى ضعف الرياح إلى أن تستخدم بريطانيا وألمانيا والدنمارك، وهي أكبر الدول الأوروبية إنتاجا للكهرباء من الرياح، 14 في المائة فقط من السعة القائمة في الربع الثالث من العام الماضي، في الوقت الذي وصلت فيه أسعار الغاز إلى مستويات قياسية.

تسلا تتفوق على الشركات الألمانية مجتمعة في سوق السيارات الكهربائية

الاقتصادية

رغم إعلان شركات صناعة السيارات الألمانية الكبرى خلال الأعوام الماضية عن خطط طموحة للتحول إلى السيارات الكهربائية وتحدي سيطرة شركة تسلا الأمريكية على السوق العالمية، نجحت الشركة الأمريكية في تعزيز سيطرتها على السوق.

وذكرت «بلومبيرج» اليوم أن تسلا باعت خلال النصف الأول من العام الحالي 889015 سيارة وهو ما يزيد على إجمالي مبيعات «فولكسفاجن» و«بي إم دبليو» و«مرسيدس بنز جروب» و«بورشه» من السيارات الكهربائية مجتمعة.

وتواجه الشركات الألمانية مشكلات في مجالات عديدة مثل برمجيات السيارات الكهربائية مما أدى إلى تعطيل طرح طرز رئيسة، وتراجع المبيعات في الصين وهي أكبر سوق عالمية للشركات الألمانية، في حين حققت تسلا ومنافستها الصينية «بي واي دي» مكاسب قوية خلال العام الحالي في هذا السوق.

في الوقت نفسه، تفوقت تسلا على الشركات الألمانية في السوق المحلية حيث احتلت تسلا المركز الأول في السوق الألمانية من حيث المبيعات خلال النصف الأول من العام الحالي.

وقالت «بلومبيرج» إنه في حين تواصل تسلا السعي لزيادة مبيعاتها من خلال خفض الأسعار، فإنها تزيد الضغط على الشركات العريقة التي تكافح للحفاظ على مكانتها في السوق. وزادت مبيعات تسلا من السيارات الكهربائية خلال الربع الثاني من العام الحالي بمقدار 30 نقطة مئوية عن مبيعات فولكسفاجن من هذه السيارات، لتعزز تفوقها في السوق.

وفي الوقت الذي تخوض فيه الشركات الألمانية محادثات صعبة مع النقابات العمالية بشأن إعادة تجهيز المصانع التي تنتج السيارات التقليدية التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي لإنتاج سيارات كهربائية، تعتزم تسلا توسيع مصنعها في ألمانيا وتستعد لإقامة مصنع جديد في المكسيك.

وقال ماتياس شميدت محلل أسواق السيارات الألماني إن تسلا تسبق الشركات الألمانية في كل الأسواق الرئيسة بمسافة طويلة، مضيفا «الشركات الألمانية تعاني ضغوطا من أجل زيادة حجم إنتاجها للوصول إلى حجم الإنتاج الاقتصادي المطلوب لجعل السيارات الكهربائية مربحة».

«غولدمان ساكس»: الطلب على النفط يعزز الأسعار لـ 86 دولاراً

عكاظ

يتوقع بنك غولدمان ساكس، أن يؤدي الطلب القياسي في أسواق النفط إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في المدى القريب.

وقال رئيس أبحاث النفط في بنك غولدمان دان ستارويفن: «نتوقع عجزاً كبيراً إلى حد ما في النصف الثاني مع عجز يقارب مليوني برميل يومياً في الربع الثالث مع وصول الطلب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق»، وفقاً لما ذكره لشبكة «CNBC»، واطلعت عليه «العربية.نت». وأضاف: «البنك يتوقع ارتفاع سعر خام برنت من 80 دولاراً للبرميل الآن إلى 86 دولاراً للبرميل بنهاية العام».

وعلى صعيد الأسعار، تم تداول العقود الآجلة لخام برنت القياسي العالمي على انخفاض بنسبة 0.39٪ عند 80.75 دولار للبرميل، في حين استقرت العقود الآجلة لخام القياس العالمي غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.42٪ عند 76.75 دولار للبرميل.

وبينما أقر ستارويفن، أن إنتاج النفط الخام الأمريكي ارتفع بشكل كبير خلال العام الماضي إلى 12.7 مليون برميل يومياً، يرى أن وتيرة النمو ستتباطأ طوال بقية عام 2023.

وبين بقوله: «نتوقع أن يتباطأ نمو المعروض من الخام الأمريكي بشكل كبير وبوتيرة متسلسلة تبلغ 200 برميل يومياً من مستوياته الحالية، كما أن انخفاض عدد الحفارات يستخدم هذا المقياس، الذي يقيس عدد منصات النفط النشطة، كمؤشر لنشاط الحفر والإنتاج المستقبلي».

أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة.. السعودية بالقائمة

أحمد عمار

الطاقة

لم تشهد قائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة خلال العام الماضي (2022) إلّا تغييرًا وحيدًا على أساس سنوي؛ إذ صعدت إندونيسيا للترتيب السابع بدلًا من السعودية، التي حلّت ثامنًا.

وارتفع إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع الطاقة (تشمل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن استهلاك الطاقة والعمليات الصناعية وحرق الغاز إلى جانب انبعاثات الميثان) بنسبة 0.8٪، على أساس سنوي، خلال العام الماضي، وفق المراجعة الإحصائية السنوية الصادرة عن بيانات معهد الطاقة البريطاني.

وتصدّرت كل من الصين وأميركا والهند وروسيا قائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة، وسط تحقيق الصين وروسيا تراجعًا طفيفًا على أساس سنوي، وتسجيل إندونيسيا نسبة نمو كبيرة، وزيادة ملحوظة في السعودية.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة، اعتمادًا على بيانات معهد الطاقة البريطاني، أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة عالميًا خلال العام الماضي، إلى جانب المناطق.

الوضع عالميًا

ارتفع إجمالي الانبعاثات الناتجة عن قطاع الطاقة عالميًا خلال العام الماضي إلى 39.31 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 39.01 مليار طن في عام 2021، لتسجل مستوى قياسيًا جديدًا.

وتوضح البيانات أن القارة الآسيوية بقيادة الصين والهند وإندونيسيا هي أكثر المناطق إطلاقًا للانبعاثات الضارة خلال العام الماضي، بإجمالي بلغ 20.05 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 19.81 مليار طن عام 2021، بنسبة نمو بلغت ٪1.2.

وفي المركز الثاني، جاءت قارة أميركا الشمالية خلال العام الماضي بقيادة الولايات المتحدة، محققة إجمالي انبعاثات بلغ 6.46 مليار طن مكافئ من الكربون، مقابل 6.31 مليار طن عام 2021، بنسبة نمو ٪2.4.

وتلتها في الترتيب القارة الأوروبية بقيادة ألمانيا وإيطاليا وبولندا، مسجلة إجمالي انبعاثات 3.93 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال 2022، مقابل 4.02 مليار طن في 2021، وذلك رغم تراجعها على أساس سنوي بنسبة ٪2.2.

وبقيادة إيران والسعودية والإمارات والعراق، جاءت منطقة الشرق الأوسط خلال العام الماضي بالمركز الرابع في قائمة أكبر المناطق المصدرة للانبعاثات من قطاع الطاقة، مسجلة 2.84 مليار طن من مكافئ الكربون، مقابل 2.72 مليار طن عام 2021، بنسبة ارتفاع ٪4.6.

وخامسًا، دول الاتحاد السوفيتي سابقًا بحجم انبعاثات وصل إلى 2.78 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في 2022، مقابل 2.92 مليار طن في 2021، بنسبة تراجع 4.7٪.

وجاءت الدول الأفريقية في المركز السادس، مسجلة إجمالي انبعاثات خلال 2022 وصل إلى 1.7 مليار طن، مقابل 1.72 مليار طن في 2021، بانخفاض 0.8٪.

وفي المركز الأخير، جاءت مناطق أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى بإجمالي انبعاثات 1.51 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 1.48 مليار طن عام 2021، بنسبة ارتفاع 1.7٪.

قائمة الـ5 الكبار

تصدّرت الصين قائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة خلال العام الماضي، مسجلة نحو 11.87 مليار طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون، مقابل 11.96 مليار طن عام 2021، بانخفاض طفيف بلغ 0.8٪.

وفي المركز الثاني عالميًا، جاءت الولايات المتحدة بإجمالي انبعاثات ضارة بلغ 5.29 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 5.21 مليار طن العام السابق له، بنسبة نمو سنوية 1.7٪.

وتلتها في الترتيب بقائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة في 2022، الهند، مسجلة حجم انبعاثات بلغ 2.86 مليار طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون، مقابل 2.7 مليار طن في عام 2021، بزيادة 6.1٪.

بينما حلّت روسيا في المركز الرابع، بحجم انبعاثات بلغ 2.02 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال العام الماضي، مقابل 2.17 مليار طن عام 2021، ونجحت موسكو في خفض انبعاثاتها بنسبة 6.9٪.

وخامسًا، جاءت اليابان في قائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة خلال 2022، بحجم بلغ 1.093 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقارنة بنحو 1.095 مليار طن.

ويرصد الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، أكبر الدول المصدرة للانبعاثات من قطاع الكهرباء بنهاية 2022:

دول أقل من مليار طن

ضمت قائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة بلدانًا أخرى، لكنها سجلت انبعاثات أقلّ من مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، بقيادة إيران وإندونيسيا والسعودية وألمانيا.

وحلّت إيران بعد اليابان في القائمة، لتأتي في المركز السادس خلال العام الماضي، بحجم انبعاثات 904 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 888 مليون طن في عام 2021، بزيادة ٪1.80.

ومع تسجيلها قفزة سنوية في انبعاثاتها من قطاع الطاقة، جاءت إندونيسيا في المركز السابع، بنحو 839 مليون طن من مكافئ الكربون، مقابل 657 مليون طن عام 2021، بنسبة نمو ٪27.7.

بينما جاءت السعودية في المركز الثامن بقائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة، بحجم بلغ

724 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 675 مليون طن عام 2021، بنسبة ارتفاع ٪7.1.

وتلتها في الترتيب ألمانيا، بحجم انبعاثات ضارة 652 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 660 مليـون طن في عام 2021.

وأخيرًا، حلّت كوريا الجنوبية في المركز العاشر بقائمة أكبر الدول المصدرة لانبعاثات قطاع الطاقة، بحجم وصل إلى 618 مليون طن من مكافئ الكربون، مقابل 630 مليون طن عام 2021، بنسبة تراجع ٪1.9.

شكراً